داني فيلك *

التحول إلى الراديكالية السياسية في إسرائيل: **

من هابيتوس شعبوي إلى شعبوية اليمين الراديكالي في الحكومة

مقدمة

لقد مثّل العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين فترةً شهدت تحوُّل تيار اليمين إلى الراديكالية في المجتمع الإسرائيلي. فقد كان الفوز من نصيب زعيم التيار اليميني بنيامين نتنياهو في الانتخابات التي عُقدت في الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٣ و٢٠١٥، وباتت الائتلافات الحاكمة التي شكّلها تتسم بقدر متزايد من الراديكالية في تركيبتها، وفي الخطاب الذي اعتنقته وفي عدد ليس بالقليل من السياسات التي اعتمدتها. ومن العناصر المهمة التي اتصفت بها هذه السيرورة، والتي ينصبّ تركيز هذه الورقة عليها، التحول الذي شهده حزب نتنياهو، وهو حزب الليكود، من حزب شعبوي شمولي له سماته القومية إلى حزب شعبوي يميني راديكالي. ويتقاطع التحليل الذي يتناول هذا التحول مع الهدف الذي يتوخاه هذا الكتاب في بيان أن التحول إلى الراديكالية ينطوي على علاقة متداخلة ومتشابكة بين الأفكار والأعمال.

فحسبما جاء في المقدمة، تُعَدّ «الراديكالية» مصطلحًا يثور الخلاف حوله. كما تتناول الدلالات المتعددة التي يتضمنها هذا المصطلح مستويات متباينة. وقد تُعرَّف الراديكالية من زاوية تضفي طابعًا أمنيًا عليها أو من منظور اجتماعي ثقافي، وقد يجري اعتبارها قوة متصاعدة أو محافِظة، وقد يُنظر إليها على أنها مرادفة للإرهاب أو العنف السياسي أو العمل السياسي. وعندما نسوق الادعاء الذي نقول فيه إن حزب الليكود بات يتحول إلى حزب يميني شعبوي راديكالي، فنحن لا نفهم الراديكالية باعتبارها إرهابًا أو بوصفها عنفًا سياسيًا، وإنما بصفتها قوة تسعى إلى إحداث اختلال أساسي في المبنى الاجتماعي والسياسي الراهن. فبهذا

* محاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة بئر السبع.

** الفصل الخامس من كتاب: Steiner, Kristian and Önnerfors, Andreas (Eds.), Expressions of Radicalization, Global Politics, Processes and Practices, London, New York and Shanghai: Palgrave Macmillan, 2018.

يعتبر التعريف «الدقيق» الذي يضعه مودي للشعبوية أنها تعبّر عن أيديولوجيا «تنظر إلى المجتمع على أنه ينقسم في نهاية المطاف إلى مجموعتين متجانستين ومتناحرتين، وهما الشعب الخالص والنخبة الفاسدة، ويفترض أن السياسة ينبغي أن تشكّل تعبيرًا عن الإرادة العامة التي يملكها الشعب.

المعنى، يتماشى الفهم الذي نراه لهذا المصطلح مع التمييز الذي يضعه أليكس شميدت (Schmid 2013) بين التطرف، الذي يُعَدّ أقرب إلى العمل الذي ينطوي على العنف، والراديكالية (انظر مقدمة هذا الكتاب). ويشبه هذا التمييز، بدوره، الفرضية التي يسوقها بيتز وجونسون (Betz and Johnson 2004) ويقولان فيها إن الأحزاب السياسية الشعبوية اليمينية تُعتبر راديكالية في خطابها وفي المشروع السياسي الذي تطرحه في آن. وفضلًا عن ذلك، وعلى هدي من الاقتراح الذي يضعه مودي (Mudde) في التحليل المفاهيمي الذي يتناول فيه هذه الأحزاب، فقد نفترض أن طابعها الراديكالي يُعرَّف على نحو يخالف السمات الرئيسية التي تَسِم الديمقراطية الليبرالية، من قبيل حماية الأقليات، ويتعارض معها.[1] فالشعبوية اليمينية الراديكالية راديكالية في ما ترفضه من أفكار الحرية والمساواة التي تتبوأ مكانة مركزية في تقاليد عصر التنوير، وفي ما ترفضه من حقوق الإنسان باعتبارها تكتسب موقع الصدارة في أي مجتمع سياسي وتحظى بمكانة عالمية، وفي كراهية الأجانب التي تقترن على الدوام مع العداء للمهاجرين وتمثل سمة مركزية من سمات الشعبوية اليمينية الراديكالية. وحسب الافتراض الذي تسوقه رُوث وواك (Ruth Wodak)، فقد مرّ هذا النوع من الشعبوية في الآونة الأخيرة في سيرورة شهدت ازدياد جنوحها إلى الراديكالية، وهو ما تطلق عليه وواك تسمية "Haiderization' of politic" أي "إضفاء طابع يورغ هايدر"[2] على السياسة، التي تتصف بقدر متنامٍ من كراهية الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية (Wodak 2015: 2).

وتستحوذ الشعبوية، حسب الوصف الذي وُفِّقت إليه مارغريت كانوفان إلى حد بعيد، على الديمقراطية الليبرالية، كما لو كانت ظلًا يلازمها (Canovan 1999). وحسبما ورد على لسان ثلة من الباحثين، تُعَدّ الراديكالية أيديولوجيا فضفاضة تجمع بين طياتها الحنين إلى مجتمع بدائي، وإيمان في «الشعب» باعتباره شعبًا فاضلًا، وكراهية الأجانب وشوفينية الرفاه. وفي المقابل، تُعتبر الراديكالية أسلوبًا سياسيًا يتّسم بإيمان في «سموّ إرادة الشعب» وموقف يتصف بأنه «أخلاقي دون أن يقوم على أساس منهجي»، ومناهض للفكر، ويستند إلى «عقد يلفه الغموض والإبهام» بين القادة والجماهير، ويفتقر إلى التنظيم المحكَم، ويعارض المؤسسة ويلقى الدعم والإسناد من جماعة تتعدد طبقاتها.[3]

ونحن ننظر إلى الظاهرة الشعبوية باعتبارها مشروعًا سياسيًا تؤيده وتسانده بعض الفرضيات الأيديولوجية الشائعة التي تظهر وتتبدى معالمها في مجتمعات يسود فيها الصراع حول إدماج الجماعات التابعة أو إقصائها. فبناءً على الاقتراح الذي خرجت بها كانوفان، والذي ترى فيه أن الشعبوية يمكن فهمها فهمًا أفضل بوصفها «عائلة» من الظواهر، فنحن نفترض أنه يجوز تقسيمها إلى نوعين رئيسين بناءً على ما إذا كانت تتّبع مذهبًا عامًا يتأسس على الشعبوية الشمولية أو، حسبما يسميها هانز بيتز، الشعبوية الإقصائية (Betz 2001). وتضم الحركات الشعبوية الإقصائية شعبويين يمينيين راديكاليين، تنبع القوة التي يتحلون بها وتنبثق من تطرفهم في رفض الديمقراطية الليبرالية السائدة. فبالاستناد إلى الأبحاث السالفة التي أجريناها حول حزب الليكود بوصفه حزبًا شعبويًا شموليًا وبؤرة توطّد أركان هابيتوس* شعبوي وترسي دعائمها،

* مَلَكة فردية أو جماعية مكتسبة.

نـدرس خطـاب الشـخصيات البـارزة داخـل هـذا الحـزب لتأييـد الفرضيـة التـي نسـوقها بشـأن تعميـم الشـعبوية اليمينيـة الراديكاليـة.

الشعبوية الإقصائية

يعتـبر التعريـف «الدقيـق» الـذي يضعـه مـودي للشـعبوية أنهـا تعـبّر عـن أيديولوجيـا «تنظـر إلى المجتمـع عـلى أنه ينقسـم في نهايـة المطـاف إلى مجموعتين متجانسـتين ومتناحرتـين، وهمـا الشـعب الخالـص والنخبـة الفاسـدة، ويفـترض أن السياسـة ينبغـي أن تشـكّل تعبـيرًا عـن الإرادة العامـة (بالفرنسـية: volonté générale) التـي يملكهـا الشـعب» (Mudde and Rovira-Kaltwasser 2012). ومـع ذلـك، فقبـل أن نتطـرق إلى أوجـه المعارضـة بـين «الشـعب» و«النخـب»، علينـا أن نحـدد الطريقـة التـي نتوخاهـا في تعريـف الشـعب. فمارغريـت كانوفـان (Canovan 2005: 2) تقـترح ثلاثـة تعريفـات: «الشـعب باعتبـاره صاحـب السـيادة، والشـعوب بوصفهـا أممًـا والشـعب عـلى نقيـض النخبـة الحاكمـة (وهـو مـا كان يسـمى عامـة النـاس)». وتسـتند الأيديولوجيـا الشـعبوية إلى هـذه الـدلالات المتعـددة، حيـث توظـف المعانـي المختلفـة كمـا لـو كانـت معنـى واحـدًا بعينـه. وتُمحـى التناقضـات القائمـة بينهـا، ويتحول «الشـعب» في الوقـت نفسـه إلى الشـعب صاحـب السـيادة، والدهمـاء عـلى خـلاف النخـب، والأمـة عـن بكـرة أبيهـا، وجماعـة عضويـة أيضًـا حسـب الملاحظـة التـي يسـوقها غـاي هيرميـت (Hermet 2001)، (حيـث تتقاطـع في بعـض الأحيـان مـع مجتمـع إثنـي قومـي، عـلى النحـو الـذي يعـبّر عنـه الاصطـلاح الألمانـي لكلمـة الشـعب «Volk»). وتتلاعـب الحـركات الشـعبوية وزعماؤهـا بهـذه المعانـي المتباينـة، التـي يمكـن التعبـير عنهـا بأكثـر مـن طريقـة واحـدة.

تيـسر لنـا هـذه التعبـيرات المختلفـة أن نميّـز بـين الشـعبوية الشـمولية والشـعبوية الإقصائيـة. فالحـركات الشـعبوية الشـمولية تشـدد عـلى الفكـرة التـي تـرى الشـعب كمـا لـو كان مـن العامـة، وتتيـح بالتـالي دمـج الفئـات الاجتماعيـة المُقصـاة وتوسـيع حـدود الديمقراطيـة في خضـمّ هـذه السـيرورة (Mouzelis 1985; de la Torre 1998a, b). ومـع ذلـك، يتسـم الإدمـاج بالتحيّـز في جميـع أحوالـه، لأن الحـركات الشـعبوية لا تُجـري تعديـلًا بنيويًـا عـلى توزيـع المـوارد عـلى أسـاس لا يراعـي المسـاواة في المقـام الأول، وثانيًـا لأن فرضيـة الإدمـاج ترتكـز في أساسـها عـلى بيـان ينـمّ عـن نزعـة اسـتخصاصية تقـول «نحـن، المقصيـين، ننتمـي إلى هـذا الشـعب أيضًـا»، دون أن تقـوم عـلى بيـان جامـع مـن قبيـل «جميـع الرجـال والنسـاء أحـرار ومتسـاوون».

أمـا الشـعبوية الإقصائيـة فتضـع نصـب عينيهـا الفهـم العضـوي «للشـعب» باعتبـاره وحـدة متجانسـة مـن الناحيتـين الإثنيـة والثقافيـة.[٤] وبذلـك، تحـدد هـذه الشـعبوية مفهـوم الشـعب مـن منظـور يبـدي العـداء للمهاجريـن، ويرسّـخ الاعتقـاد بـأن الـدول ينبغـي أن يقطنهـا بصفـة حصريـة أفـراد الأمـة الذيـن يُعتقـد عـلى نطـاق واسـع بأنهـم هـم الجماعـة الأصلانيـة وأن الشـعب والأفـكار غـير الأصلانيـة تمثـل تهديـدًا (Mudde 2007). كمـا يتصـف الإقصـاء بالتحيـز أيضًـا. فعـدد ليـس بالقليـل مـن الفئـات الاجتماعيـة التـي تؤيـد الشـعبوية الإقصائيـة تـرى فيهـا أنهـا تؤمّـن الحمايـة مـن إقصائهـا هـي أنفسـها (بمعنـى شـوفينية الرفـاه). وتتسـم الشـعبوية الإقصائيـة في صورهـا كذلـك بتقديـم «الآخـر» كمـا لـو كان كبـش فـداء - تحميـل جماعـات كالمسـلمين أو اليهـود أو المهاجريـن المسـؤولية عـن جميـع المشـاكل التي تعصـف بالمجتمـع «الأصلانـي» (Wodak 2015)، وحرمانهـم مـن حقـوق بعينهـا نتيجـةً لذلـك.

وتنطـوي عمليـات الإدمـاج والإقصـاء عـلى أبعـاد رمزيـة وماديـة وسياسـية (Filc 2010). فالإقصـاء الرمـزي يقـوم في أساسـه عـلى تعريـف خطابـي إقصائـي للشـعب. وتسـتعين الحـركات الإقصائيـة بمـاضٍ مشـترك لا تتقاسـمه مـع المهاجريـن أو الأقليـات الإثنيـة. كمـا تعتمـد هـذه الحـركات عـلى الرمـوز التاريخيـة التـي لا صلـة لتلـك الجماعـات بهـا، وتتجاهـل اللهجـات الإقليميـة وهلـم جـرا. ويضطلـع العـداء للمهاجريـن في أحـوال كثـيرة بـدور محـوري في هـذه الرؤيـة مـن خـلال إقصـاء المهاجريـن مـن الأمة / الشـعب.[٥] بنـاءً عـلى ذلـك، يرتبـط العـداء للمهاجريـن ارتباطًـا وثيقًـا بكراهيـة الأجانـب والعنصريـة. ويكتـسي الإقصـاء الرمـزي أهميـة محوريـة بالنسـبة للعلاقـات القائمـة بـين الشـعبوية الإقصائيـة والتقاليـد الراديكاليـة، في نظرتهـا المانويـة (الخـير مقابـل الـشر) للمجتمـع، والوعـد الـذي قطعتـه منـذ آلاف السـنوات بإعـادة بنـاء مـاضٍ مثـالي كان الشـعب « الأصيـل» فيـه خالصًـا وكامـلًا، ونظرتـه إلى التاريـخ باعتبـاره مؤامـرة حاكتهـا النخـب و«الآخـر» ضـد الشـعب «الأصيـل» (Wodak 2015). ويعنـي الإقصـاء المـادي حـصر الإمكانيـة المتاحـة أمـام الجماعـات المُقصـاة للحصـول عـلى خدمـات الرفـاه وغيرهـا مـن الاسـتحقاقات أو تقييـد قدرتهـا عـلى الوصـول إلى سـوق العمـل. وينطـوي الإقصاء،

تستشري الشعبوية إسرائيلياً لأن الصراعات المتصلة بإدماج الفئات الاجتماعية التابعة أو إقصائها لا تزال تَسِم المجتمع الإسرائيلي منذ نشأته، وتنبع هذه الصراعات من التفاعل بين عوامل عدة، وهي التوتر القائم بين الفهم السائد للشعب اليهودي بصفته جماعة دينية وطبيعته التي لا تتسم بالتجانس، والاشتباك الدائم مع السكان الفلسطينيين الأصلانيين، والوضع الاستعماري المتواصل والنزعة المركزية الأوروبية.

في بعده السياسي، على منع المهاجرين من الحصول على الجنسية، وحرمانهم من الحق في التصويت، وتعطيل قدرتهم على تكون الجمعيات وتجريمهم.[٦]

الشعبوية في إسرائيل

تستشري الشعبوية وتتغلغل في السياسة الإسرائيلية لأن الصراعات المتصلة بإدماج الفئات الاجتماعية التابعة أو إقصائها لا تزال تَسِم المجتمع الإسرائيلي منذ نشأته. وتنبع هذه الصراعات من التفاعل بين عوامل عدة، وهي التوتر القائم بين الفهم السائد للشعب اليهودي بصفته جماعة دينية وطبيعته التي لا تتسم بالتجانس، والاشتباك الدائم مع السكان الفلسطينيين الأصلانيين، والوضع الاستعماري المتواصل في الأرض المحتلة والنزعة المركزية الأوروبية التي تنزع إسرائيل إليها. لذلك، لم تزل إسرائيل تشهد صراعات مستمرة حول إدماج/ إقصاء فئات اجتماعية مختلفة، مثل "العرب الإسرائيليين"، والمزراحيين (وهو الاسم الذي يُسبغ في إسرائيل على المهاجرين اليهود من البلدان العربية)، والمهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق أو من أثيوبيا. ففي هذا المجتمع المنقسم، غدت الدالّة «الشعب» تشكّل مرجعية رئيسة في تشكيل الهوية السياسية المهيمنة، وصارت الشعبوية سمة مركزية من سمات النظام السياسي.

صار حزب الليكود (الذي كان يحمل اسم حزب حيروت في السابق) حركة شعبوية شمولية في ظل زعامة مناحيم بيغين (Filc 2010). فقد أعدّ بيغين وحزبه للتاريخ الإسرائيلي رواية أدرجت بصورة رمزية المزراحيين ضمن نطاق «نحن» المشتركة، ونفّذا بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كان الهدف منها إدماجهم إدماجًا ماديًا، وعملا على إدماجهم من الناحية السياسية عن طريق فتح أبواب الحزب أمام قيادة مزراحية شابة نشأت محليًا وبلغت المستوى الوطني (Filc 2010). وقد أسهم النجاح النسبي الذي كان من نصيب حزب الليكود في إدماج المزراحيين وتمكينهم من التحول إلى ذات سياسية لها وزنها من خلال تماهيهم مع الحزب، وما اقترن بذلك من صراعات لم يهدأ أوارها، في ترسيخ هابيتوس شعبوي في حزب الليكود وإرساء دعائمه، وكذلك في المجتمع الإسرائيلي بعمومه.

يعرِّف بيير بورديو الهابيتوس على أنه مجموعة من التصورات و«الطرق المتبعة في فعل الأشياء»، والتي تتسم بقدرتها على الصمود عبر الزمن ويمكن نقلها إلى الأجيال اللاحقة. والهابيتوس عبارة عن «نظام من الاستعدادات الفطرية الراسخة والقابلة للتحويل (أُطر للتصور والتقدير والعمل) التي تنتجها بيئات اجتماعية بعينها، وتعمل باعتبارها المبدأ الناظم لتوليد الممارسات والتصورات وبنائها» (Bourdieu 1979: 72). والهابيتوس هو المنتج التاريخي للتجارب السابقة، وهو يتوسط بين الماضي والحاضر، حيث ينتج الممارسات الفردية والجماعية معًا. ولذلك، يأخذ هذا المفهوم بيدنا ويعيننا على فهم دوام المنتجات والتفضيلات.

ومثلما يشكّل الهابيتوس الهويات الفردية، يتكفل هابيتوس مشترك بتشكيل الهويات الجماعية، التي تُعَدّ نتاجًا للبيئة الاجتماعية التي تعيشها الجماعة. وينتج التجانس الذي تتسم به ظروف الوجود في جماعة اجتماعية هابيتوسًا مشابهًا في أفرادها، بحيث يضفي المزيد من التجانس على تلك الجماعة الاجتماعية. وتؤدي الهويات الجماعية التي يشكلها

الهابيتوس ويساندها دورًا أساسيًا في إنتاج قيم الجماعة وتفضيلاتها وقرارات التصويت التي تتخذها.

وغدا المزراحيون جماعة اجتماعية فاعلة سياسيًا من خلال مشاركتهم في حزب الليكود. وقد كانوا قبل ذلك يتقاسمون ممارسات وأطرًا في التصور بسبب تجربة الإقصاء التي اشتركوا بها - قُربهم من الميدان الاجتماعي. فقد أفضى هذا القرب والهابيتوس المشترك بين هؤلاء المزراحيين إلى نشوء هوية سياسية بسبب اعتراف حزب الليكود بهم وتماهيهم معه. وأسهم الخطاب الشمولي الذي اعتمده بيغين في تحوُّلهم إلى جزء من «الشعب» ووقوفهم على طرفيْ نقيض مع «النخبة» ومع أعداء الشعب. كما أسهم التماهي مع عدة زعماء مزراحيين محليين، ممن برزوا داخل حزب الليكود وتوسطوا بين الحركة وأعضائها والمتعاطفين معها، في تمسك المزراحيين بالحركة وتشبثهم بها. وحسبما جاء على لسان أحد أعضاء الحزب، «لا يفهم الشعب أن حزب الليكود بالنسبة لنا هو بيتنا» (Filc 2006). وورد عن عضو آخر قوله، «أرِني حزبًا آخر في إسرائيل يشبهني أعضاؤه، ويتحدثون باللكنة نفسها ويشبهون عامة الناس» (Filc 2006).

ولا تقتصر هذه الرؤية الشعبوية على الهوية الفردية، بل إنها تتجلى كذلك في نظرة المواطنين إلى الديمقراطية التمثيلية وإلى العلاقة القائمة بين الشعب والنخب الحاكمة. فلا يعتقد سوى ١٥ في المائة من الإسرائيليين بأن الحكومة تؤدي عملها لما فيه صالح الشعب، ولا يعتقد سوى ١٩ في المائة منهم أنهم «هم أو أصدقاؤهم» في وسعهم أن يؤثروا في القرارات التي تتخذها الحكومة، ولا تزيد نسبة من يضعون ثقتهم في الأحزاب السياسية عن ٢١ في المائة. ويبدي ما يربو على ٦٠ في المائة من الإسرائيليين استياءهم من الديمقراطية التمثيلية، ويرى ٥٠ في المائة منهم أنه يتعين على المرء أن يسير في دروب الفساد لكي يحالفه النجاح في السياسة، ويرغب نحو ٦٠ في المائة في «زعيم قوي»، ويعتقد ٧٠ في المائة أن الساسة لا يلقون بالًا «لعامة الناس» (Herman 2016).

الشعبوية الإقصائية في إسرائيل

ظهر في أواخر حقبة التسعينيات من القرن الماضي ظهر حزب جديد إلى الوجود هو حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا).[٧] أظهر هذا الحزب جميع سمات الأحزاب الشعبوية اليمينية الراديكالية،[٨] فقد عمل على ترويج فكرة العداء للمهاجرين، وهي فكرة يعتنقها شعب متجانس من الناحية الإثنية باعتباره مجتمعًا طبيعيًا، وكراهية الأجانب، وتقديم «الآخر» كما لو كان كبش فداء (ويضم هذا الآخر العرب الإسرائيليين اليساريين وحلفاءهم)، والقومية، ومناهضة النخبوية، والهوس بالأمن، ونهج قائم على «القانون والنظام» في التعامل مع القضايا الاجتماعية وفهم الديمقراطية على نحو يناهض الليبرالية. وعلى غرار العديد من الأحزاب الشعبوية اليمينية الراديكالية، عبّر حزب إسرائيل بيتنا عما يتوق إليه من زعيم قوي، يتجسد في مؤسس هذا الحزب، وهو وزير الدفاع الحالي أفيغدور ليبرمان.[٩]

من جملة الأهداف الرئيسة التي يسعى هذا الحزب إلى تحقيقها ترسيخ سيادة الشعب اليهودي وتوثيق عراها في إسرائيل، والصورة التي يراها لهذا الشعب هي صورة جماعة تنعم بالتجانس. ويعتنق الحزب رؤية تقوم على العداء للمهاجرين ويتطلع إلى مجتمع متجانس يخلو من وجود الأقليات، التي تثير الصراع بين أفراد الشعب الذي يضم هويات متباينة تعيش تحت السقف نفسه ... فلن يعيش الذئب والحمل والنمر والفهد والمعزاة معًا إلا في مستقبل مسيحاني. ولن تتغير قوانين الطبيعة في زمننا. وحيثما وُجد شعبان أو دِينان معًا، فثمة إمكانية لاندلاع الصراع. ويصدق هذا القول على إيرلندا الشمالية والقوقاز والبلقان وحتى على كندا المزدهرة، بل إنه يصبح أكثر صدقًا في حالتنا، حيث يجمع صراع الهويات بين طياته الجنسية والدين. (حزب إسرائيل بيتنا).

بالنسبة لليبرمان، «تمثل الأقلية العربية في إسرائيل [التي تهدد التجانس المتخيل لليهود الإسرائيليين] مشكلة تزيد في حدتها وخطورتها عن الصراع الذي نخوضه مع البلدان العربية أو حتى مع الفلسطينيين في يهودا والسامرة» (ليبرمان ٢٠٠٦: ٤٦).

يرتبط عداء المهاجرين ارتباطًا أصيلًا بكراهية الأجانب والعنصرية المتطرفة. ولذلك، فبالنسبة لليبرمان وحزبه، تُعَدّ معارضة فكرة إسرائيل بوصفها دولة يهودية وجهًا من وجوه الخيانة وينبغي المعاقبة عليها بالحرمان من الجنسية أو حتى النفي (ليبرمان ٢٠٠٩). وفي ما يمثل رفضًا راديكاليًا للقيم الديمقراطية الليبرالية، يصرح حزب إسرائيل بيتنا على موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت بأن

دولة إسرائيل كانت ملزَمة بأن تكون الدولة اليهودية، لا أن تكون دولة اليهود أو دولة مواطنيها كافة. وتعريف إسرائيل على أنها دولة يهودية وديمقراطية ليس تعريفًا تافهًا. فإسرائيل دولة يهودية في المقام الأول، ثم هي دولة ديمقراطية. ولم يولَد هذا الترتيب من رحم المصادفة ولم يتأتّ من وحي الدلالة. إنه يوضّح المصطلح الذي ينبغي أن تكون اليد العليا له (حزب إسرائيل بيتنا. [وقد أبرز المؤلف ما يؤكده بالخط المائل])

ويصرح ليبرمان في معرض إجابته عن مسألة ما إذا كان سيقبل بأن يتولى عربي إسرائيلي منصب رئيس البلاد، «إن إجابتي القاطعة هي لا» (حزب إسرائيل بيتنا).

وفي سبيل السعي إلى إرساء دعائم التجانس الإثني القومي، يدّعي الحزب بأن مفاوضات السلام يجب أن ترمي إلى إعادة ترسيم حدود إسرائيل ومستقبل الدولة الفلسطينية العتيدة على نحو تكون فيه الدولتان متجانستين من الناحية الإثنية بالقدر الممكن. ويؤكد برنامج الحزب أن

الحل الوحيد للصراع العربي الإسرائيلي يكمن في تبادل الأراضي والسكان. فبهذه الطريقة وحدها نضمن الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. وبهذه الطريقة وحدها نملك القدرة على تجسيد تطلعاتنا الصهيونية في وطن ينعم بالحماية لصالح الشعب اليهودي ... يكمن جوهر هذه الفكرة في تقسيم الشعبين اليهودي والعربي وتشكيل إطار سياسي منفصل لكل منهما. (حزب إسرائيل بيتنا)

ويسوّغ حزب إسرائيل بيتنا الحل الذي يطرحه لا لأنه يقتصر على ضمان التجانس الإثني وحسب، وإنما لأنه يمثل إرادة الشعب في أن يكون شعبًا واحدًا وموحدًا كذلك. ويسوق الحزب في برنامجه الادعاء بأنه «ثمة إجماع واسع في أوساط أبناء الشعب اليهودي على أنه بالنظر إلى المعضلة القائمة بين وحدة الشعب ووحدة الأرض، فإن وحدة الشعب تحظى بالتفضيل. فوحدة الشعب تحتل أهمية قصوى» (حزب إسرائيل بيتنا). ولا تقتصر الكراهية التي يكنّها حزب إسرائيل بيتنا للأجانب على العرب الإسرائيليين، فهذا الحزب ينطوي على صورة أكثر عمومية من كراهية الإسلام، شأنه في ذلك شأن الكثير من الأحزاب الشعبوية اليمينية الراديكالية الأوروبية. فمن وجهة نظر الحزب تجاه العالم، يشكّل الصراع العربي الإسرائيلي جزءًا من صراع عالمي في مواجهة أولئك الملزَمين بتدمير «كل نمط من أنماط الحياة يتعارض مع الإسلام». وبذلك، يكمن «قدر» إسرائيل في خوض الصراع في مواجهة التطرف الإسلامي، الذي «يهدد بتغيير وضعنا تغييرًا جذريًا وتحويله إلى وضع لم يكن يتصوره أحد ولا طرق خياله على الإطلاق» (حزب إسرائيل بيتنا).

وحسبما يراه مودي، ينطق حزب إسرائيل بيتنا بخطاب مناهض للنخبوية، حيث تتعاون النخب مع عدو أجنبي ضد الشعب. ومن وجهة نظر ليبرمان، شكّلت الجماعات التقليدية المهيمنة («حكم الأقلية الاجتماعية») نوعًا من أنواع التحالف الذي تغيب عنه القداسة مع العدو الأجنبي ضدنا «نحن»، الشعب (ليبرمان ٢٠٠٢). ويُعرَّف الشعب الذي يعبر عن «نحن» على أنه «المهاجرون الجدد، وسكان البلدات التطويرية، والمستوطنون في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، واليهود المتزمتون». أما أولئك الذين يجري تعريفهم على خلاف «هم» فيضمون القضاء في المقام الأول الجهاز القضائي (ولا سيما المحكمة العليا)، واليسار، والإعلام، والشرطة، الجهاز البيروقراطي الذي ترعاه الدولة ومسؤولي الحكومة (خاصة مسؤولي الخزينة) (ليبرمان ٢٠٠٦: ٩٣).

وبينما ينظر إلى النخب على أنهم أنانيون ويتقوقعون على أنفسهم، يُعَدّ الشعب مصدر كل ما هو خير:

فأولئك الذين يعرضون الصراع على أنه صراع بين الرعاع والنخب يجانبون الصواب. فبادئ ذي بدء، ليس لدينا نخب في إسرائيل لسوء الحظ، بل هذا حكم أقلية اجتماعية ... وثانيًا، لديّ خبر أذيعه عليكم. هؤلاء «الرعاع» هم الأغلبية في البلاد، فهم الشعب الذي يؤلف هذه البلاد. وكل أولئك الذين تنظر إليهم الأقلية الاجتماعية الحاكمة كما لو كانوا هامشيين هم من يشكّل الأساس الحقيقي لهذه البلاد - جميع المهاجرين، وسكان البلدات التطويرية، والمستوطنين في يهودا والسامرة والمتدينين المتزمتين. نحن الأغلبية وسوف نغير تعريف «الشعب الجيد» و«الشعب الشرير». (ليبرمان ٢٠٠٦: ٩٣)

ويسعى حزب إسرائيل بيتنا إلى تشكيل

تهديد حقيقي يطال هذه الأقلية الحاكمة، هذه الطبقة الرقيقة التي تستحوذ على جميع مراكز السلطة والثروة ... فهذا صراع تدور رحاه بين أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة ولا يريدون تقاسمها، ونحن البقية الباقية الذين نشكل الأغلبية. فهذه حرب تخوضها الديمقراطية ضد تلك الأقلية الحاكمة. (ليبرمان ٢٠٠٦: ١٥٧)

ويشير ليبرمان، من خلال تقديمه الصراع في ثوب ديمقراطي، إلى فكرة الديمقراطية المناهضة لليبرالية، التي تؤكد التعريف الذي تراه باعتباره «إرادة الشعب»، بيد أنها ترفض السمات الإجرائية الديمقراطية ومركزية الحقوق. وتَسِم هذه الفكرة المناهضة لليبرالية الديانة اليهودية بوصفها دمج الشعب اليهودي مع هذه الديانة، لذلك فلا يمكن أن يكون ثمة فصل بين الدولة والكنيس. كما يناهض حزب إسرائيل بيتنا التعددية - لأن التعددية تقوض الوحدة الأصلية المتخيلة للشعب - وينظر بالتالي إلى «اليساريين» كما لو كانوا خونة. وقد أنحى ليبرمان، في مقابلة إذاعية أُجريت معه في العام ٢٠٠٧، باللائمة على اليسار بسبب «جميع الضحايا والمشاكل [التي عصفت بإسرائيل]» (ليبرمان ٢٠٠٧أ). وقال في مناقشة دارت في الكنيست

> إلى جميع أولئك المثقفين والكُتّاب الذين يقولون إنه «علينا أن نتحدث إلى حماس»، أجيب «اذهبوا وتعلموا». كان في ما مضى كاتب مشهور، ممن فازوا بجائزة نوبل، وهو كنوت هامسون النرويجي. اذهبوا وانظروا ما في وسعكم أن تتعلموا من ذلك الفائز بجائزة نوبل. (ليبرمان ٢٠٠٨)

وفضلًا عما تقدم، يشترط الحزب الأمن لحقوق الإنسان، حيث يعتبر أن الأمن هو الهدف الأهم. وينبغي لكلا السلطتين التشريعية والقضائية أن تُخضع الحقوق المدنية للأمن الشخصي والجماعي. علاوةً على ذلك، ينبغي الحد من الضوابط والتوازنات التي تناوئ الأغلبية، من قبيل إجراءات المراجعة القضائية. وصرّح ليبرمان في معرض دفاعه عن مشروع قانون من شأنه أن يحرر الأوامر العسكرية من الرقابة القضائية:

> لا يتعين علينا أن نتأقلم مع الإرهابيين فحسب، ونحن لا نتعرض للقدح والذم من وسائل الإعلام العالمية وحسب، بل ينبغي لنا الآن أن نتعامل مع أولئك الذين يحاولون أن يستغلوا الديمقراطية، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والذين يسعون إلى تدميرنا. لقد ذُهلتُ عندما رأيت أن العديد من الجماعات لا تركز اهتمامها إلا على عرقلة المساعي التي تبذلها الأجهزة الأمنية في سبيل حماية الدولة والجهود التي يبذلها الجيش في سبيل حماية المواطنين. وأنا أرى أن تلك المنظمات غير الحكومية تريد أن تدمرنا ... وأعتقد أن تدخل المحكمة العليا في القرارات التي يتخذها القادة العاملون في الخدمة الفعلية لم يسبق له مثيل. وتكمن الغاية المتوخاة من مشروع هذا القانون في تحرير القرارات العسكرية من المراجعة القضائية في التوقيت المناسب، لأن أرواح جنودنا وحياتهم تحوز قصب السبق وتسمو على أي اعتبار قضائي أو نظرية قضائية. (ليبرمان ٢٠٠٧ب).

ويروج الحزب، في سياق تماديه في المطالبة بالحد من الرقابة، لتجريد المحكمة العليا من الدور الذي تؤديه بصفتها وصية على الدستور (وهو الدور الذي تضطلع به من خلال الصلاحية التي تخولها تولّي المراجعة القضائية) وتشكيل محكمة دستورية ينتخب «ممثلو الشعب في الكنيست» أعضاءها (حزب إسرائيل بيتنا). ومن شأن هذه المحكمة أن تحل محل المحكمة العليا الحالية في النظر في جميع القضايا المتعلقة بتفسير الإطار الدستوري والعلاقة القائمة بين السلطات الثلاث. وتتسم المحكمة المذكورة بالتجانس لكي «تعكس المجتمع الإسرائيلي وتنقل صوت الأوساط الاجتماعية كافة»، كما ستستجيب

لإرادة الشعب ... وبما أن هذه المحكمة سوف تتعامل في معظم الحالات مع قضايا مبدئية، ومسائل أيديولوجية وحتى سياسية، ينبغي للقضاة أن يشيحوا بأبصارهم عن النص القانوني وألا يقيموا قراراتهم على أساس اعتبارات قضائية ضيقة، وإنما على أساس الحياة اليومية. (حزب إسرائيل بيتنا)

وأخيرًا، يملك حزب إسرائيل بيتنا نهجًا سلطويًا يقوم على «القانون والنظام» في تعامله مع القضايا الاجتماعية (Mudde 2007). فقد أجاب ليبرمان في معرض سؤاله عما إذا كان يقارن نفسه مع بوتين، «أقول 'إذا أردت أن تطلق

وعلى وجه الإجمال، يتضمن خطاب ليبرمان (وحزبه) ملامح عدة من ملامح الشعبوية اليمينية الراديكالية، وهي: العداء للمهاجرين وكراهية الأجانب، وتصور المجتمع على هدي من التصور المانوي والمناهض للنخبوية، وفكرة الديمقراطية المناهضة لليبرالية والإيمان بدولة سلطوية قوية.

النار، أطلق النار، ولا تتكلم.' كن قائدًا، وافرض النظام. البلاد في حاجة إلى شخص يتولى زمام المسؤولية، وسوف أبذل ما في وسعي لتحقيق ذلك» (ليبرمان ٢٠٠٩). بالنسبة لحزب إسرائيل بيتنا، يتمثل «الواجب الأول الذي يقع على عاتق الدولة في ضمان السلامة الشخصية للمواطنين» و«تحظى حقوق عموم المواطنين بأهمية تفوق أهمية حقوق المجرمين» (حزب إسرائيل بيتنا). وينبغي للحكومة، لكي تحقق هذا الهدف، أن «توطد عرى إنفاذ القانون ... فلا مزيد من المحاكم التي تعمل بوتيرة بطيئة لا يحتملها أحد، وإنما نيابة ومنظومة قضائية تتسم بالسرعة والكفاءة» (حزب إسرائيل بيتنا). ويقترح الحزب اعتماد نهج يقوم على «عدم التسامح المطلق» من خلال «إيقاع العقوبات القاسية ليس على الجرائم الخطيرة وحسب، بل على المخالفات البسيطة كذلك، وشدّ أزر الشرطة وزيادة الموازنة المرصودة لها من أجل رفع عدد أفرادها إلى الضعف» (حزب إسرائيل بيتنا).

ويتقاسم الناخبون الذين أدلوا بأصواتهم لصالح ليبرمان ومناصروه مناصبة العداء للمهاجرين وكراهية الأجانب ومناهضة النخبوية ومناهضة الليبرالية والحكم السلطوي. ففي مسح أجريناه مع زميل لنا، وجدنا أن ما نسبته ٨٧ في المائة ممن صوتوا للحزب يعارضون منح حقوق المواطن الكاملة للفلسطينيين الذين يُعدّون مواطنين إسرائيليين، وأن ٦٣ في المائة منهم يعارضون الاعتراف بحقوق العمال المهاجرين (مقارنة بـ ٤٠ في المائة من عموم أفراد الجمهور). ولا يثق هؤلاء في المحكمة العليا (حيث أعرب ٦٦ في المائة ممن شملهم المسح عن مستوى متدنٍّ من الثقة في المحكمة العليا مقابل ٢١ في المائة من سواد السكان)، أو الباحثين وأساتذة الجامعات (٤٥ في المائة مقابل ٢٧ في المائة من عامة الجمهور).

ينظر مؤيدو حزب إسرائيل بيتنا إلى النخب على أنها متآمرة. فمعظم هؤلاء (٦٥ في المائة) يعتقدون أن «الرأسماليين والشركات الكبرى تحكم النظام السياسي»، بينما يؤيد ٦٩ في المائة الادعاء القائل إنه «ينبغي للقيادة الوطنية الحقيقية أن تخرج من بين صفوف عامة الشعب، وليس من النخب التي عفا عليها الزمن». ولا يؤيد سوى ٣٠ في المائة ممن أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب (مقابل ٥٨ في المائة من عموم السكان) قدرة المحكمة العليا على إلغاء قانون سنّه البرلمان على أساس أنه يعارض قوانين الأساس، ويرى ٧٧ في المائة أن تدخل المحكمة العليا في القرارات الحكومية يعد مشكلة، ويؤيد ٩٠ في المائة نقل الصلاحيات الدستورية من المحكمة العليا إلى محكمة دستورية.١٠ وتشير هذه المواقف إلى وجود هابيتوس شعبوي إقصائي، وهو افتراض تعززه وتؤيده نتائج مشابهة أشار إليها شومسكي (Shumsky 2001).

وعلى وجه الإجمال، يتضمن خطاب ليبرمان (وحزبه) ملامح عدة من ملامح الشعبوية اليمينية الراديكالية، وهي: العداء للمهاجرين وكراهية الأجانب، وتصور المجتمع على هدي من التصور المانوي والمناهض للنخبوية، وفكرة الديمقراطية المناهضة لليبرالية والإيمان بدولة سلطوية قوية. وفضلًا عن ذلك، تتشابه الأهداف الرئيسة التي يتطلع إليها ليبرمان مع تلك التي تصبو إليها الشعبوية اليمينية الراديكالية في أوروبا، وهي تحديدًا

إسماع صوت الشعب والدفاع عن حقوقه في مواجهة غطرسة أصحاب القوة والنفوذ وتدليسهم، وتأمين الحماية للشعب من المخاطر التي تهدده من كل حدب وصوب، والمحافظة على الخصائص والتقاليد الأصيلة التي تشكل الأساس الذي تستند إليه هويتهم. (Tarchi 2008: 92)

تعميم الشعبوية اليمينية الراديكالية: التحول الذي شهده حزب الليكود

فاز حزب إسرائيل بيتنا، وهو في أوج شعبيته، باثني عشر مقعدًا في البرلمان (١٢,٥ في المائة من مجمل الأصوات). وحتى انتخابات العام ٢٠١٣، اندمج هذا الحزب مع حزب الليكود على أساس التوقعات التي رأت أن اجتماع قواهما معًا قد يؤمّن الفوز بما يزيد عن ٤٠ مقعدًا (وهي نتيجة لم يكن أي حزب قد بلغها في إسرائيل منذ العام ١٩٩٢). ولكن كان هذا الاندماج إخفاقًا في الانتخابات، حيث لم ينل التحالف سوى ٣٢ مقعدًا، وهو عدد أقل بقدر كبير من القوة المشتركة التي شكّلها الحزبان في دورة الكنيست السابقة. ومع ذلك، يمثل تحالف الحزبين معْلمًا بارزًا من معالم السيرورة التي شهدت تحوُّل حزب الليكود إلى حزب شعبوي إقصائي. ولهذه السيرورة أهميتها لأن حزب الليكود هو القوة السياسية الأكثر نفوذًا في إسرائيل في هذه الآونة ولأنه من الجائز أن يعرَّف على أنه الحزب السائد بالنظر إلى أنه «يتخذ موقعًا ييسر له، بالمقارنة مع مركز القوى، أن ينال تأييد السواد الأعظم من الناخبين وأن يمثل مصالحهم» (Moscovitz 2016: 142).

بذلك، ينطوي التحول الذي مرّ به حزب الليكود على تعميم الشعبوية اليمينية الراديكالية. ونحن نركز، في سياق دراسة هذه السيرورة، أساسًا على شخصيتين سياسيتين جديدتين نسبيًا في حزب الليكود، وهما ميري ريغيف، وزيرة الثقافة والرياضة، وداني دانون، سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة. ونحلل خطاب هذين السياسيّيْن على الوجه الذي يتبدى عليه في محاضر اجتماعات الكنيست في دورتيها التاسعة عشرة والعشرين (٢٠١٣-٢٠١٥ ومنذ العام ٢٠١٥ وحتى يومنا هذا) وفي الأعداد الصادرة من صحيفة «Jerusalem Post» («جيروزاليم بوست») على شبكة الإنترنت على مدى الفترة الممتدة بين يوميْ ١ كانون الثاني ٢٠١٣ ٣١ وكانون الأول ٢٠١٦. تغطي هذه الفترة الزمنية التي اخترناها الدورتين اللتين عقدتهما الكنيست منذ إقامة الاتحاد المؤقت بين حزبيْ إسرائيل بيتنا والليكود لأنه كان يشكل الاتحاد القائم بين الحزبين خلال انتخابات العام ٢٠١٣ التي مثلت تحولًا مهمًا في حزب الليكود في اتجاه اعتماد موقف شعبوي يميني راديكالي. وقد انتقينا محاضر اجتماعات الكنيست باعتبارها مصدرًا رئيسًا، بالنظر إلى أن النقاشات التي تدور تحت قبة البرلمان تشكل ملتقى له أهميته في التعبير عن مواقف الأحزاب. والمصدر الثاني الذي وقع اختيارنا عليه هو صحيفة «جيروزاليم بوست»، وهي إحدى الصحف الإسرائيلية الرئيسة التي تُنشر باللغة الإنجليزية، وقد اخترناها لكي نتفادى الحاجة إلى ترجمة اقتباسات من الصحف الصادرة باللغة العبرية. ويضع هذا التحليل نصب عينيه على الجوانب الرئيسية التي تَسِم الشعبوية اليمينية الراديكالية، وهي: العداء للمهاجرين وكراهية الأجانب، ومناهضة النخبوية، وتصور الديمقراطية المناهضة لليبرالية والسلطوية. مع ذلك، يبرز الخطاب الشعبوي اليميني الراديكالي في أوساط ساسة آخرين من أعضاء حزب الليكود، بمن فيهم زعيم الحزب، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

فقد انتُخب كل من ريغيف ودانون لعضوية البرلمان للمرة الأولى في العام ٢٠٠٩. واستهل الاثنان مشواريهما بصفتهما من أعضاء البرلمان العاديين في الدورة الثامنة عشرة للكنيست وسرعان ما ارتقيا وسطع نجمهما داخل الحزب. وفي أعقاب انتخابات العام ٢٠١٣، عُيِّن دانون نائبًا لوزير الدفاع (وأقاله نتنياهو بسبب إقدامه على انتقاد «الليونة» التي أظهرها رئيس الوزراء في حرب غزة في العام ٢٠١٤). ثم أصبح دانون، بعد الانتخابات التي عُقدت في العام ٢٠١٥، وزيرًا للعلوم والتكنولوجيا وعُين في وقت لاحق سفيرًا لدى الأمم المتحدة. وتولت ريغيف رئاسة لجنة الشؤون الداخلية والبيئة في الكنيست عقب انتخابات العام ٢٠١٣، وهي الآن وزيرة الثقافة والرياضة. ودانون وريغيف شخصيتان رئيستان من شخصيات حزب الليكود. فقد احتلت ريغيف المرتبة الخامسة في القائمة التي ترشحت للانتخابات الأخيرة في شهر آذار ٢٠١٥، وهي أعلى مرتبة تسجلها امرأة داخل الحزب على الإطلاق. وخاض دانون، الذي جاء في المرتبة التاسعة، المنافسة أمام نتنياهو على زعامة الحزب في العام ٢٠١٤.

وينظر كل من ريغيف ودانون إلى نفسه على أنه من الأتباع الحقيقيين للرؤية التي رآها بيغين لحزب الليكود باعتباره حزب عامة الشعب. فكلاهما يدّعي أنه يساند الدور «الاجتماعي» الذي يضطلع به الحزب، ويميزان نفسيهما عن نتنياهو والنيوليبرالية

الراديكالية التي يعتنقها. فعلى سبيل المثال، لم ينفك دانون يدعو «حزب الليكود إلى المحافظة على الحقائب الوزارية الاجتماعية والاقتصادية، كوزارتيْ البناء والرفاه. فلا غنى عن ذلك من أجل نيل ثقة الناخبين في مسائل من قبيل الإسكان وتكلفة المعيشة» («جيروزاليم بوست»، ٨ نيسان ٢٠١٥). وفي المقابل، عارضت ريغيف رفع ضريبة القيمة المضافة، ووصفت هذا الإجراء بأنه «بصقة في وجه» الطبقة الوسطى («جيروزاليم بوست»، ١٧ حزيران ٢٠١٥). وفضلًا عن ذلك، أيدت ريغيف إلغاء هذه الضريبة عن سكان الجنوب الذين يريدون بناء «غرف آمنة» في منازلهم، ودعت الحكومة إلى «الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه سكانها، مثلما ينبغي لبلد أن يفعل ذلك» («جيروزاليم بوست»، ٢٦ آب ٢٠١٤). وبينما يُعنى هذا الموقف «الاجتماعي» بالعودة بحزب الليكود إلى ماضيه الشعبوي والابتعاد به عن الوجهة المحافظة الجديدة التي ينحوها نتنياهو، فشعبوية ريغيف ودانون ليست من النوع الشمولي الذي يَسِم رؤية بيغين، وإنما هي شعبوية يمينية راديكالية تشبه شعبوية ليبرمان أيما شبه.

العداء للمهاجرين وكراهية الأجانب

مثلما رأينا آنفًا، تنفرد إسرائيل بالعداء الذي تكنّه للمهاجرين. وهذا العداء ليس إقليميًا (فالعرب المولودون في إسرائيل ليسوا أصلانيين في نظر الشعبويين الإقصائيين)، وتحدده حدود الديانة اليهودية. فالسكان «الأصلانيون» في إسرائيل هم الشعب اليهودي، وحتى اليهود المولودون في الخارج. ويتمثل «الآخر» غير الأصلاني في العرب الإسرائيليين، والعمال المهاجرين من البلدان النامية، وطالبي اللجوء (ومعظمهم من الأفارقة). ولم تفتأ ريغيف ودانون يهاجمان هذه الجماعات جهارًا نهارًا. ففي حالة العرب الإسرائيليين، استهدفت ريغيف ودانون أعضاء الكنيست منهم. كما شجّعا التشريعات التي تنص على فرض منع على أعضاء الكنيست العرب الإسرائيليين وإلقاء القبض على المهاجرين الذين لا يحملون وثائق ثبوتية وعلى طالبي اللجوء أو طردهم.

وفي ما يتصل بإقصاء العرب الإسرائيليين، لم تتورّع ريغيف عن «أبداء تأييدها لغابسو [رئيس بلدية الناصرة العليا] وحملته العنصرية التي استهدفت السكان العرب في الناصرة العليا أثناء الانتخابات البلدية الأخيرة» («جيروزاليم بوست»، ٣ تشرين الثاني ٢٠١٣). كما أشارت ريغيف إلى أعضاء الكنيست العرب الذين أبدوا معارضتهم للأنشطة التي نفّذها قسّ شجع أبناء الطائفة المسيحية العربية على الانخراط في صفوف قوات الدفاع الإسرائيلية باعتبارهم «أحصنة طروادة» («جيروزاليم بوست»، ٢٢ أيلول ٢٠١٤). وحاولت ريغيف أن تمنع باسل غطّاس، عضو الكنيست العربي، من ارتداء الكوفية في الكنيست. وأعلنت بعدما كان الفشل من نصيبها في ذلك: «إن غطاس حصان آخر من أحصنة طروادة التي تستغل منصة الكنيست وتمثل المنظمات الإرهابية ... لذلك، فلا مكان لهم في الكنيست» (محضر اجتماع الكنيست ١٢/١١/١٤).

وجمع دانون التواقيع لترويج التشريعات التي تنص على منع عضو الكنيست العربية الإسرائيلية، حنين زعبي، من الترشح لانتخابات العام ٢٠١٥، حيث ادعى أنه «ما من شك في أنه ثمة ما هو أكثر من كافٍ للإثبات بوضوح أن تعاليم [زعبي] متطرفة وخطيرة على دولة إسرائيل»، وأنه «من الواضح للكل، بناءً على ذلك، أن دولة إسرائيل ينبغي لها أن تدافع عن نفسها وأن تحول بين عضو الكنيست زعبي وبين الترشح للكنيست العشرين» («جيروزاليم بوست»، ٢٣ كانون الأول ٢٠١٤). ولم تكن الهجمات التي شنّها دانون موجهة ضد القيادة السياسية العربية الإسرائيلية وحدها، وإنما ضد العرب الإسرائيليين بصفتهم جماعة. فقد ادعى، مثلًا، أنه «لا يمكن أن يكون ثمة جمهور بأكمله يحمل بطاقة هوية زرقاء [إثبات المواطنة الإسرائيلية] ويدلي بصوته في انتخابات الكنيست ولا يقدم مساهمة للبلاد!» («جيروزاليم بوست»، ٣١ أيار ٢٠١٣).

وكانت ميري ريغيف نشطة بوجه خاص في مواجهة طالبي اللجوء (الذين تعتبرهم «متسللين») ممن حطّوا رحالهم في إسرائيل، ومعظمهم جاء من السودان وأريتيريا، حيث قدمتهم المرة تلو المرة على أنهم تهديد يطال احتياجات ورفاه اليهود من أبناء الطبقة العاملة الذين يعيشون في أحياء تل أبيب الجنوبية (التي تؤوي معظم طالبي اللجوء من الأفارقة)، بل إنها سمّت المهاجرين السودانيين «سرطانًا ينهش جسد أمتنا» («جيروزاليم بوست»، ١٦ تموز ٢٠١٣). ودعت ريغيف، بصفتها رئيسة للجنة الشؤون الداخلية والبيئة في الكنيست، «الشرطة إلى إصدار إحصائيات مفصلة حول الجرائم التي يرتكبها المهاجرون غير الشرعيين» وأعلنت أنه «يجب على

داني دانون.

وريغيف تهمس في أذن نتنياهو.

إسرائيل أن تعمل على طرد المتسللين» (المصدر السابق). وزيادة على ذلك، أعربت ريغيف عن رغبتها في رؤية «سهارونيم»، وهو معسكر لاحتجاز طالبي اللجوء، «وقد امتلأ بسبعة آلاف متسلل»، وتنفيذ الخطط التي ترمي إلى «تشتيت شمل المهاجرين على امتداد إسرائيل من أجل التخفيف من تركُّزهم بأعداد كبيرة في جنوب تل أبيب» («جيروزاليم بوست»، ١١ حزيران ٢٠١٣).

وعندما ألغت المحكمة العليا بعض المواد من مشروع قانون التسلل لأنها لم تستوفِ الشروط التي يقررها القانون الأساس بشأن حرية الإنسان وكرامته، هاجمت ريغيف المحكمة وزعمت أن عملها ذلك يتعارض مع مصالح الشعب:

> إن المحكمة في معزل عن الشعب. فقرار المحكمة يدعو في أساسه كل واحد في أفريقيا إلى المجيء إلى إسرائيل لأن المتسللين يستطيعون أن يتنقلوا بحريتهم. لم تفكر المحكمة في صالح الجمهور الإسرائيلي في قرارها وسوف تجعل من هذا الوضع وضعًا لا يُحتمل. («جيروزاليم بوست»، ٢٢ أيلول ٢٠١٤)

وأطّرت ريغيف قضية انفصال النخبة وانعزالها عن احتياجات الشعب في سياق أماطت فيه اللثام عن وجهاتها التي تعادي المهاجرين وتنمّ عن كراهية الأجانب ومناهضة النخبوية، حيث ادعت أن العدالة «باتت في منأى عن الجمهور الإسرائيلي» («جيروزاليم بوست»، ٢٩ تموز ٢٠١٥).

وفي المقابل، أنشأ دانون في مقالة افتتاحية يقول:

> من أعظم الإنجازات التي حققتها الحكومة السابقة - وهي إنجازات لم تحظَ بالقدر الكافي وعلى نحو يبعث على الأسى من التغطية الإعلامية - النجاحات التي سطّرناها على صعيد وضع حد لظاهرة التسلل غير القانوني إلى إسرائيل والتي استمرت على مدى عقود. يشكّل إنفاذ القانون المعدل بشأن منع التسلل هذا الشهر خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح ... فمنذ العام ٢٠٠٥، اجتاز ما يربو على ٦٠,٠٠٠ أفريقي من سكان البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى حدودنا الجنوبية مع مصر بصفة تتنافى مع القانون. قد يبدو هذا رقمًا صغيرًا في نظر أصدقائنا في الخارج، لكنه يشكل تهديدًا ديموغرافيًا حقيقيًا لدولة يقل تعداد سكانها عن ٨ ملايين نسمة، ولتركيبتها اليهودية والديمقراطية ... وقد تسبّب تدفق الرجال الذين لا يحملون وثائق ثبوتية إلى مدننا في إلحاق ضرر حقيقي بالنسيج الاجتماعي الذي يؤلف مجتمعنا ... فقد أسهم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين في زيادة معتبرة في معدل الجريمة ... ولا غنى عن هذا القانون المعدل لكي يؤمّن رادعًا فعالًا في مواجهة التسلل غير القانوني

... فقد زدنا إلى حد كبير عدد المسؤولين الحكوميين ومأموري الشرطة الذين يقومون على إنفاذ القانون واستعادة النظام في الأحياء التي توجد فيها أعداد ليست بالقليلة من المهاجرين غير الشرعيين ... وتفخر حكومة الليكود بسجلّها في هذه القضية وسوف تعمل بلا كلل حتى لا يكون ثمة مزيد من المتسللين الذين يجتازون حدودنا وتعمل على تقليص عدد السكان الذين يقيمون دون صفة قانونية في مدننا. («جيروزاليم بوست»، ١٩ كانون الأول ٢٠١٣)

ويعد تقديم «الآخر» كما لو كان كبش فداء سمة أخرى من سمات الشعبوية اليمينية الراديكالية المرتبطة بالعداء للمهاجرين وكراهية الأجانب (Wodak 2015). فمنذ العام ٢٠١٣، لم ينفك زعماء حزب الليكود يتهمون الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين مرارًا وتكرارًا بوصفهم أعداء. ففي اليوم الأخير من أيام الانتخابات، دعا نتنياهو المواطنين اليهود إلى الحضور والإدلاء بأصواتهم لأن «العرب الإسرائيليين يهرولون إلى صناديق الاقتراع» («جيروزاليم بوست»، ٦ أيار ٢٠١٥). وعندما نشبت سلسلة من الحرائق في إسرائيل في خريف العام ٢٠١٦، اتهم ساسة حزب الليكود الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين بإشعال «نار الانتفاضة». ونشرت عضو الكنيست نافا بوكير على صفحتها على موقع «فيسبوك» قولها: «٢٠٠ حريق في يوم واحد - لقد آن الأوان لنقولها على الملأ. هذا هو الإرهاب البيئي». وقال عضو الكنيست أمير أوحانا إن الحرائق أثبتت أنهم «يريدون تدمير الدولة اليهودية الواحدة أكثر مما يريدون إقامة الدولة العربية الثانية والعشرين» («جيروزاليم بوست»، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٦).

مناهضة النخبوية

يطلق كل من ريغيف ودانون خطابًا يؤسس معارضة بين صفوف الشعب - (اليهود) الذين يعيشون على الهوامش الجغرافية والاجتماعية - والنخب، حيث يساويان في خطابهما هذا «النخب» مع «اليسار». ففي مظاهرة نظمها حزب العمل أثناء الحملة الانتخابية التي أطلقها في العام ٢٠١٥، هاجم الرسام والكاتب يائير غاربوز مؤيدي نتنياهو، واحتج بأنهم «يعتقدون أن الديمقراطية تعني طغيان الأغلبية» وأنهم «يقبّلون التمائم ويعبدون الأصنام، وأنهم أناس يركعون ويسجدون أمام قبور القديسين» («Haaretz» («هآرتس»)، ٩ آذار ٢٠١٥). ودعت ميري ريغيف غاربوز إلى الاعتذار وأكدت أن لا شيء تغير في ما يربو على ٣٠ عامًا.

> اليسار هو اليسار نفسه. فقد كان خطاب «الشحشاحيم» [وذلك في تلميح إلى الدعاية الانتخابية التي انطلقت في العام ١٩٨١، عندما استخدم الممثل دودو طوباز التعبير التحقيري «شحشاحيم» للإشارة إلى مناصري بيغين من المزراحيين] في ذلك العهد، وهو الآن خطاب مقبِّلي التمائم («ميزوزاه») والراكعين أمام قبور الحاخامات ... إن هذا الخطاب الظلامي الذي يتفوه به [غاربوز] ينتمي إلى العصور المظلمة. («جيروزاليم بوست»، ٨ آذار ٢٠١٥)

وتجلى خطاب ريغيف المناهض للنخب بوجه خاص خلال الفترة التي شغلت فيها منصب وزيرة الثقافة والرياضة. فقد واجه القرار الذي اتخذته بشأن قطع التمويل العام عن المسارح والفنانين الذين يقدمون عروضًا «متطرفة» (مسرح عربي إسرائيلي بسبب عرض مسرحية أسبغت سمة إنسانية على إرهابي فلسطيني، ومهرجان القدس للأفلام بسبب القرار الذي اتخذه القائمون عليه بعرض فيلم وثائقي يتناول يغئال عمير، قاتل يتسحاك رابين) معارضة من جانب عدد كبير من الفنانين والمثقفين. وقد وصف أحد هؤلاء ريغيف ومؤيديها «كقطيع متحرك من الوحوش التي تمضغ القش والقصب»، بينما هاجمت ريغيف في إجابتها عن ذلك «نفاق النخبة المثقفة المزيفة» («جيروزاليم بوست»، ٢٠ حزيران ٢٠١٥).

وصرحت ريغيف في مقابلة أجريت معها:

> أنا، ميري ريغيف-سيبوني من كريات غات، وابنة فيليكس ومارسيل سيبوني، لم أقرأ تشيخوف مطلقًا ولم أذهب إلى مسرحيات في طفولتي على الإطلاق تقريبًا. وقد استمعت إلى جو أمار [مغنٍّ مغربي إسرائيلي، ورائد في مجال تقديم موسيقى الطقوس الدينية في إسرائيل] والأغاني السفاردية، وأنا لست أقل ثقافة من جميع مستهلكي الثقافة الغربية.

واستطردت ريغيف «حتى الشخص الذي لم يسبق له مطلقًا أن ارتاد مسرحًا أو قاعة سينما ولم يقرأ حاييم نحمان بياليك [أب الشعر العبري الحديث] مطلقًا في وسعه أن يكون مثقفًا كذلك» («جيروزاليم بوست»، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٥).

وبما يتماشى مع هذا النهج، أطلقت ريغيف دعوة إلى الجمهور لبث وجهات نظره بشأن برامج الوزارة بغية المساعدة في «إعادة دراسة سياسات التمويل التي تعتمدها الوزارة وصياغتها». ومن جملة المسائل التي كان من المقرر تناولها «احتياجات الموازنة، وشروط تلقي الدعم من الوزارة وأي مسألة أخرى ذات علاقة» في ما يخص الفنون الاستعراضية (المسرح والموسيقى والرقص) («جيروزاليم بوست»، ٢٤ حزيران ٢٠١٥). وصرحت ريغيف في دعوتها بأن

> النسيج الإنساني المتنوع الذي يؤلف المجتمع الإسرائيلي شهد تغيرًا على مدى السنوات، وعلينا أن نولي عنايتنا لنضمن أن الطريقة التي نعتمدها في تخصيص اعتمادات الموازنة توائم نفسها مع إسرائيل في العام ٢٠١٥ ... فقد رافقت معايير الدعم القائمة اليوم، والتي يجري بموجبها اقتسام الأموال بين المؤسسات الثقافية في البلاد، عمل الوزارة على مدى أعوام مديدة، وأرى أن الضرورة تقتضي أن نفتح باب النقاش أمام عموم أفراد الجمهور، وأن نصغي إلى الأفكار المهمة التي تنبع من الداخل وصياغة سياسات جديدة بناءً على ذلك. («جيروزاليم بوست»، ٢٤ حزيران ٢٠١٥)

وبعد ذلك بشهرين، توسعت ريغيف في بيان أهدافها على الوجه التالي:

> كما قلت من قبل، ليست لدي نية في التدخل في محتوى الأعمال الفنية أو حرية التعبير، لكنني أنوي بالفعل أن أنفذ سياساتي وأيسّر وصول الثقافة والرياضة إلى الهامش، إلى الوسط غير اليهودي وإلى الوسط المتزمت. («جيروزاليم بوست»، ٩ آب ٢٠١٥)

وفي سياق مشابه، خاضت ريغيف مواجهة مع وزير الدفاع السابق موشيه يعلون، الذي عارض ما كانت تنويه من تعديل قائمة التسجيلات الموسيقية على محطة إذاعة الجيش، «غلغلاتز»، لكي تضم المزيد من الفنانين الإسرائيليين والموسيقى المزراحية. وقالت ريغيف في مؤتمر صحافي: «أدرك أن وزير الدفاع نسي كما يبدو أن قوات الدفاع الإسرائيلية هي جيش الشعب». واستطردت بقولها إن «إذاعة الجيش هي محطة نخبوية، وهذا ليس سرًا».

> يثبت القرار الصادر عن وزير الدفاع أنه لا يراعي الجمهور ولا الدعوات التي يوجهها الجمهور الإسرائيلي ... فهو يدعم يارون ديكيل [مدير محطة الإذاعة] و«غلغلاتز» في مواصلة تقديم قائمة التسجيلات الموسيقية التي لا تمثل سوى لون واحد من ألوان الموسيقى الإسرائيلية والاستمرار في إقامة حاجز اجتماعي يعزز أساسًا اعتقاد الجمهور - أن «غلغلاتز» محطة للنخبة ... ولن يهدأ لي بال حتى تكون «غلغلاتز» محطة إذاعية متعددة الثقافات، بحيث تتيح التعبير عن كل نوع في المجتمع («جيروزاليم بوست»، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥)

وفي حين تتسم مناهضة النخبوية لدى دانون بقدر أقل من السفور من تلك التي تبديها ريغيف، فهو يشدد كذلك على دوره (ودور حزبه) بصفته ممثلًا عن «الشعب» وعن الطبقات (اليهودية) التابعة. فقد صرّح في مقابلة قبل أن يقيله نتنياهو من منصبه كنائب لوزير الدفاع بوقت قصير:

> لست أعرف الكثير من الناس في السياسة أو في الصحافة ممن يتنازلون عن وظيفة. لقد كنت مسؤولًا عن قوات الاحتياط ودائرة الشؤون الأمنية والاجتماعية في الوزارة، والتي تقدم العون والمساعدة للجنود المسرحين من الخدمة والمسيحيين واليهود المتزمتين وغيرهم من أبناء الأقليات ... وإن لم يُتَح لي أي خيار، فسوف أعود إلى منصبي المتواضع في الكنيست. («جيروزاليم بوست»، ١٩ نيسان ٢٠١٤)

وصرّح دانون، عندما أصبح وزيرًا للعلوم والتكنولوجيا، بأنه كان يحلم «باليوم الذي يفوز فيه إسرائيلي من الهامش بجائزة نوبل». وأردف قائلًا بعد ذلك:

> علينا أن نضمن أن عالم العلوم والتكنولوجيا ليس عالمًا موصَدًا في وجه المتزمتين [وفي

في الوقت الذي تتحدث فيه ريغيف ودانون عن الديمقراطية، بل وباسمها، فهما يتقاسمان نظرة لها تناهض الليبرالية. فلا ريغيف ولا دانون جمهوري، بالنظر إلى أن الحكم الجمهوري يشدد على المشاركة السياسية، وهما يسعيان إلى الحد من مشاركة العرب الإسرائيليين. فالفهم الذي يفهمان به الديمقراطية هو فهم إثني قائم على حكم الأغلبية.

وجه] الأقليات أو سكان الهامش. سوف نعمل بجد على تعزيز الأبحاث والتطوير، مع التركيز على التطبيقات، ونضمن أن يتعرف جميع الأطفال على العلوم ويحققوا الإنجازات، إذا ما اختاروا ذلك. («جيروزاليم بوست»، ١٧ أيار ٢٠١٥)

فهم الديمقراطية على نحو يناهض الليبرالية

في الوقت الذي تتحدث فيه ريغيف ودانون عن الديمقراطية، بل وباسمها، فهما يتقاسمان نظرة لها تناهض الليبرالية. فلا ريغيف ولا دانون جمهوري، بالنظر إلى أن الحكم الجمهوري يشدد على المشاركة السياسية، وهما يسعيان إلى الحد من مشاركة العرب الإسرائيليين. فالفهم الذي يفهمان به الديمقراطية هو فهم إثني قائم على حكم الأغلبية. ووفقًا لوجهة النظر هذه، تتعلق الديمقراطية في شق كبير منها «بحكم الشعب (اليهودي)» الذي يفهم على أنه إرادة الأغلبية. لذلك، يعارض كل من ريغيف ودانون الجوانب الأساسية التي تتألف منها الديمقراطية الليبرالية، من قبيل المراجعة القضائية، واستقلال الجهاز القضائي والحقوق الفردية لأنها توهن إرادة الشعب وتضعفها. ويتطرق الاثنان إلى العيوب الديمقراطية التي تشوب الأدوات المناهضة لحكم الأغلبية، حيث يعربان عن انتقادهما ضمن خطاب إقصائي. لهذا السبب، تتناسب وجهات النظر التي تبديها ريغيف ويبديها دانون مع التعريف الذي يضعه شميدت ومودي للراديكالية.

وحسبما ذكرنا آنفًا، فقد وجهت ريغيف ودانون الانتقاد المرة تلو المرة للسلطة القضائية، ولا سيما المراجعات القضائية التي تجريها المحكمة العليا. فعندما ألغت المحكمة قانونًا أقره الكنيست، وكان يسمح باحتجاز المهاجرين غير الشرعيين حتى فترة تصل إلى ثلاثة أعوام، ادعت ريغيف أن هذا القرار كان «بعيدًا عن الواقع» وأن «المحكمة العليا قررت أنه يُكتب على سكان جنوب تل أبيب أن يعيشوا في خوف، وأعلنت أن التسلل حلال (كوشير)» («جيروزاليم بوست»، ١٦ أيلول ٢٠١٣) . وأشارت ريغيف بعد بضعة أيام إلى انفصال المحكمة وبُعدها عن الشعب وإلى انحيازها إلى «المتسللين» على نحو يُلحق الضرر «بالجمهور الإسرائيلي» («جيروزاليم بوست»، أيلول ٢٠١٤).

وفي الكنيست، انتقدت ريغيف المحكمة على الملأ، حيث ادعت أنها في الوقت الذي تحترم فيه المحكمة، «فليست المحكمة هي من يقرر القواعد. فالمحكمة ليست مسؤولة عن السياسة. إن المحكمة تحدد ما الذي يتسم بالعدل، وليس ثمة ما هو أعدل من حماية حدودنا ... والسماح لمواطنينا بالعيش في أمان» (محضر اجتماع الكنيست ٨/١٢/١٤). واقترحت ريغيف بصفتها رئيسة لجنة الشؤون الداخلية والبيئة إجراء تعديل على القانون، حيث قالت إنها تريد

> أن توضح أن مشروع القانون الذي تصوتون عليه اليوم لا فائدة تُرجى منه، فهو مشروع قانون أضعه بين أيديكم لأنه ليس لدي بديل ... أردت أن أذيع أخبارًا جيدة لسكان جنوب تل أبيب، وأن أنظر في عيونهم وأخبرهم: «لن نغلق معسكرات الاحتجاز». لكن من الأفضل أن يتطلع النائب العام

نحو جنيف وأن يكون في معزل عما يحصل هنا للشعب الإسرائيلي. (محضر اجتماع الكنيست ١٠/١٢/١٤)

كما أثارت ريغيف التساؤلات حول مشروع قانون كان الهدف منه إيقاف رؤساء البلديات الذين يدانون في تهم تتعلق بالفساد، وزعمت أن مشروع القانون كان قد «فُرض على الكنيست من جانب المحكمة العليا»، وأردفت ذلك بقولها: «لقد وضحت لوزير الداخلية جدعون ساعر أن لائحة الاتهام ليست أقوى من اختيار الناخبين» («جيروزاليم بوست»، ١٠ كانون الأول ٢٠١٣). وتدلّ ردة فعلها تجاه قرار صدر عن مكتب النائب العام على موقفها إزاء فكرة الضوابط والتوازنات القائمة بين فروع الحكومة. فعندما استقر هذا المكتب على أن ريغيف، بوصفها وزيرة، لا تملك فرض الرقابة على المؤسسات الثقافية والعروض الأدائية بناءً على التفسير الذي تراه لمحتواها، لأن ذلك قد يفضي إلى «قدر محدود من حرية التعبير الفني»، أشارت ريغيف إلى النائب العام بوصفه «حثالة» وإلى أتباعه الذين يعملون تحت إمرته بوصفهم «قذرين» («جيروزاليم بوست»، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٥). وفي المقابل، أبدى دانون قدرًا أدنى من المجاهرة من ريغيف، وإن كان قد تفوّق عليها بفعاليته ونجاعته. فقد طرح مشروع قانون عُني بالحد من القدرة على رفع الالتماسات أمام المحكمة العليا («جيروزاليم بوست»، ٢٩ آذار ٢٠١٥).

كما تعتقد ريغيف أن الاعتبارات الأمنية يجب أن تنال من حقوق الأفراد. فقد كانت، بصفتها رئيسة للجنة الشؤون الداخلية والبيئة، في طليعة من قاموا على سن قانون يمنح التفويض بالتغذية القسرية للمضربين عن الطعام، وهو ما شكّل انتهاكًا واضحًا لاستقلال الفرد وللأخلاقيات الطبية. وادعت ريغيف، في معرض ردها على الانتقاد الذي وُجِّه إليها، أنه «لو كانت التغذية القسرية مشكلة، فمن الأفضل أن أترك الأسرى يلقون حتفهم» («جيروزاليم بوست»، ١٦ حزيران ٢٠١٤). كما دعت الدولة إلى التوقف عن تسديد أتعاب المحامين العامين الذين يوكَّلون لصالح المعتقلين المتهمين بالإرهاب. ووصفت في رسالة بعثت بها إلى وزير العدل مقترحها هذا بأنه «خطوة أخرى» على صعيد تشديد القوانين لمحاربة موجة الإرهاب الراهنة التي تعمّ البلاد بجميع بقاعها وردعها، إلى جانب إنفاذ تدابير مسبقة من قبيل «إلغاء المواطنة وسحب الاستحقاقات المالية وهدم المنازل». واستطردت القول إنها استوعبت

أهمية التمثيل القانوني في دولة يسودها الحكم الديمقراطي، لكن يجب أن يموّل الإرهابيون هذا من أموالهم الخاصة وليس من أموال مواطني إسرائيل الذين يحاولون قتلهم هم أنفسهم - فهذه المفارقة يجب أن تبلغ نهايتها. («جيروزاليم بوست»، ١٣ تشرين الأول ٢٠١٥).

وفضلًا عن ذلك، تقدم ريغيف منظمات حقوق الإنسان بوصفها تعارض المصالح المشتركة للشعب، حيث تزعم أنها «يسارية» ولا تولي عنايتها ورعايتها إلا لحقوق «المتسللين». وقد أكدت في خطاب ألقته أمام الكنيست أنه ثمة

آلاف من المتسللين الذين يلقون العون والمساعدة من منظمات حقوق الإنسان، منظمات حقوق الإنسان اليسارية، بالنظر إلى أنه ما من منظمات ترعى وتُعنى بحقوق الإنسان الواجبة للمواطنين [الإسرائيليين]، أولئك الذين يدفعون الضرائب ويذهبون إلى الجيش ... حقوق الإنسان للمتسللين دون غيرهم ... سوف يحصلون على الرعاية الطبية في مستشفى تل هشومير، وفي مستشفى إيخلوف [وكلاهما في منطقة تل أبيب]، في وقت يواجه فيه والداي اللذان يسكنان في الجنوب صعوبة بالغة في الحصول على الرعاية في تل هشومير ... لكن بالنسبة للمتسللين، فكل شيء ممكن، لأنهم يحظون بمنظمات تعنى بحقوق الإنسان وبقضاة في المحكمة العليا (محضر اجتماع الكنيست ٨/١٢/١٤).

وحسبما ذكرنا أعلاه، دفع داني دانون في اتجاه التشريعات التي تكبل الحق في رفع الاستئنافات أمام المحكمة العليا. كما رعى مشاريع القوانين التي تجرّم تقديم الدعم لمقاطعة إسرائيل ومنع الأسرى المدانين في أعمال إرهابية من الدراسة في السجن، فضلًا عن مشروع قانون يجعل حقوقًا بعينها (كالحق في الحصول على رخصة سياقة، مثلًا) مشروطة بالتعهد الذي يلتزم العرب الإسرائيليون فيه بالولاء لإسرائيل

بصفتها «دولة يهودية وديمقراطية» («جيروزاليم بوست»، ١٥ نيسان ٢٠١٥).

السلطوية والقانون والنظام

تتقاسم ريغيف ودانون نهجًا قائمًا على «القانون والنظام» في التعامل مع المشكلات الاجتماعية، ولا سيما تلك المتعلقة «بالآخر» - الفلسطينيين في الأرض المحتلة، والعرب الإسرائيليين، والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق ثبوتية وطالبي اللجوء. فقد صرحت ريغيف في أول اجتماعاتها بصفتها رئيسة للجنة الشؤون الداخلية والبيئة بقولها «سوف نتأكد ... من أن كل شخص يشعر بالأمان وهو يمشي في الشارع، ويحظى بالحماية من العنف وبحماية الشرطة» (محضر اجتماع الكنيست ١٣/٤/١٧). وصوتت ريغيف ودانون، بصفتهما وزيرين، لصالح قانون يؤيد توقيع عقوبة الإعدام في قضايا وقعت في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة («جيروزاليم بوست»، ٩ تموز ٢٠١٥). وفضلًا عن ذلك، يشجع دانون التشريعات التي تيسر إبعاد طالبي اللجوء. وطرحت ريغيف مشروع قانون ينص على إنفاذ عقوبة مدتها خمس سنوات على إلقاء الحجارة أو غيرها من الأشياء على أفراد الشرطة والسيارات أثناء سيرها على الطرق (محضر اجتماع الكنيست ١٤/١١/١٧).

على سبيل الإيجاز، في وسعنا أن نرى أن وجهات النظر التي تبديها ريغيف ودانون تضم كل سمات الشعبوية اليمينية الراديكالية، ويشكل سطوع نجميها داخل الحزب إشارة جديدة إلى أن حزب الليكود غدا حزبًا شعبويًا يمينيًا راديكاليًا دون أن يفقد دوره البارز في السياسة الإسرائيلية. وتكمن إشارة ثانية في الواقع الذي يقول إن الشخصيات التاريخية التي برزت في ماضيه الشعبوي الشمولي، من أمثال الوزير وعضو الكنيست السابق ميخائيل إيتان وبيني بيغين ودان مريدور (أبناء مؤسسي حزب الليكود)، خسرت الانتخابات الداخلية وظلت خارج أروقة البرلمان في أعقاب مسيرة سياسية طويلة وناجحة. وأخيرًا، تكشف وجهات نظر الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح حزب الليكود أيضًا عن سيرورة هذا التحول، وذلك حسبما في ورد في التقييم الذي أجرته الدورة السابعة من المسح الاجتماعي الأوروبي. فالبيانات التي تتناول إسرائيل تشير إلى أن معظم من أدلوا بأصواتهم لحزب الليكود يتقاسمون الافتراض الشعبوي الذي يرى أن النظام السياسي الراهن منيع أمام إرادة الشعب. ففي معرض السؤال عما إذا كان الشعب يفرز تأثيره على الحكومة، خرج ما نسبته ٦٠ في المائة بإجابات سلبية (٠-٣ على مقياس من ٠ إلى ١٠)، وقدمت نسبة مماثلة إجابة سلبية عن مسألة ما إذا كان الساسة يولون عنايتهم ورعايتهم لما يدور في أذهان الشعب. وأجابت نسبة أعلى من تلك بقليل، ٦٣ في المائة، إجابة سلبية عن مسألة ما إذا كان الشعب يستطيع أن يؤثر على السياسة. ويرغب المصوتون لصالح حزب الليكود في جسر الهوة وتقليصها بين النخبة وعامة الناس، حيث يعتقد ٧٣ في المائة من هؤلاء أنه ينبغي للحكومة أن تقلص الفروقات في مستويات الدخل. مع ذلك، يُختزل هذا التطلع «القائم على المساواة» في الجماعة (اليهودية) «الأصلانية» ولا يتعداها إلى غيرها، حيث يعارض نحو ٥٠ في المائة ما يقال من أنه «يتعين على الحكومة أن تتوخى الكرم في البتّ في طلبات اللجوء» (ولا يتفق سوى ١٢ في المائة من المستطلعة آراؤهم مع هذا القول).

النتائج

لا تُعَدّ الشعبوية اليمينية الراديكالية في أي حال من الأحوال الصورة الوحيدة التي تأتي الراديكالية السياسية عليها في إسرائيل. فالصورة الأكثر تطرفًا - وعنفًا - من الراديكالية السياسية هي القومية اليهودية المتزمتة، وهذه عبارة عن تيار سياسي انبثق منه متطرفون يدينون بالعنف من أمثال يغئال عمير الذي قتل رئيس الوزراء يتسحاك رابين، وباروخ غولدشتاين الذي قتل ٢٩ فلسطينيًا في الخليل. وفي فصل آخر من فصول هذا الكتاب، يتناول كريستيان شتاينر صورة أخرى من صور الراديكالية الدينية، وهي اليهود المسيحانيون. ومع ذلك، تمثل الشعبوية اليمينية الراديكالية الصورة الأوسع انتشارًا للراديكالية السياسية في إسرائيل في هذه الآونة، حيث مرت - حسب الفرضية الرئيسية التي يسوقها هذا الفصل - بسيرورة من التعميم. وتفسّر سمات عدة من سمات المجتمع الإسرائيلي مدى استشراء الحركات الشعبوية وميل هذه الحركات إلى الأنماط الإقصائية. ففي المقام الأول، يتشكل التقسيم الطبقي الاجتماعي بفعل الطابع المتغاير والمتعدد الثقافات الذي يتسم المجتمع الإسرائيلي به (أقلية عربية لا يُستهان بها وانعدام التجانس بين سكانه اليهود)،

ممـا يفسـح المجـال أمـام نشـوب الصراعـات التـي لا تخبـو جذوتهـا حـول إدمـاج فئـات اجتماعيـة بعينهـا أو إقصائها. وفي المقـام الثانـي، تنتمـي أهـم جماعـة أقليـة، وهـي العرب الإسرائيليـون، إلى جماعـة قوميـة يـدور الـصراع بينهـا وبين أكـبر جماعـة إثنيـة. وييـسر هـذا الوضـع، حسـب الافتراض الـذي يخـرج كاس مـودي بـه، ظهـور الشـعبوية الإقصائية وشـد أواصرهـا وتوثيـق عراهـا (Mudde 2007). وثالثًـا، لـم تكـن الصهيونيـة العلمانيـة تملـك القـدرة عـلى اسـتبدال تعريـف إقليمـي لعبـارة «نحـن الشـعب» بتعريـف دينـي وبيولوجـي لليهوديـة (اليهـودي هـو ابـن أم يهوديـة)، ومـن ثـم الميـل إلى دمـج الشـعب (demos) مـع الجماعـة الإثنيـة (ethnos)، وهـو مـا يمهـد الطريـق أمـام نشـأة الشـعبوية الإقصائيـة وظهورهـا.

وبنـاءً عـلى مـا تقـدم، لـم تـزل الشـعبوية تحظـى بوجـود دائـم في المجتمـع الإسرائيـلي منـذ مـا يربـو عـلى نصـف قـرن. ففـي ظـل زعامـة بيغـين، نشـأ حـزب الليكـود وانبثـق مـن حـزب قومـي أقلـوي راديـكالي في مطلـع العقـد السـادس مـن القـرن المـاضي (ولا يـزال يحمـل اسـم حـزب حـيروت) وتحـول إلى حـزب شـعبوي شـمولي (يتسـم بطابـع قومـي لـه قوتـه) وحـاز قصـب السـبق والظفـر في الانتخابـات التـي عُقدت في العـام ١٩٧٧. وبهـذه الطريقـة، فتـح هـذا الحـزب الطريـق أمـام نشـأة الهابيتـوس الشـعبوي. فعندمـا انشـق أفيغـدور ليبرمـان عـن حـزب الليكـود في العـام ١٩٩٩ لكـي يشـكل حزبًـا شـعبويًا يمينيًـا راديكاليًـا (إقصائيًـا) عـلى غـرار نظرائـه مـن الأحـزاب الأوروبيـة، لـم يفلح في التحـول إلى زعيـم لتيار اليمـين بأطيافـه كافـة. فهـذا النـوع مـن أنـواع الشـعبوية سرعـان مـا يتحـول إلى عامـل رئيـسي في التيـار السـياسي السـائد بسـبب تحـول حـزب الليكـود، وهـو الحـزب الأكـبر في إسرائيـل ورئيـس الائتـلاف الحكومـي. ومثلمـا رأينـا مـن قبـل، فقـد مـرّ حـزب الليكـود بسـيرورة مـن التحـول إلى الراديكاليـة اليمينيـة، حيـث تبنّـى مواضيـع لهـا مـن السـمات مـا تختـص الراديكاليـة السياسـية بـه، مـن قبيـل النظـرة المانويـة للتاريـخ والمجتمـع، والعـداء للمهاجريـن وكراهيـة الأجانـب، وتقديـم الآخـر المقـصي كمـا لـو كان كبـش فـداء، والتلاعـب مـن خـلال سياسـة الخـوف، وفهـم سـلطوي للنظـام الاجتماعـي عـلى نحـو يسـعى إلى تكبيـل حقـوق الإنسـان، ولا سـيما الحقـوق الواجبـة للأقليـات.

ترجمة من الإنكليزيّة: ياسين السيد

المصادر

الأجنبية

- Betz, H.G. Exclusionary Populism in Austria, Italy and Switzerland. *International Journal* 56 (3) (2001): 393–420.
- Betz, H.G., and C.! Johnson. Against the Current Stemming the Tide: The Nostalgic Ideology of the Contemporary Radical Populist Right. *Journal of Political Ideologies* 9 (3) (2004): 311–327.
- Bourdieu, P. *Outline of a Theory of Practice*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.
- Canovan, M. *Populism*. New!York: Harcourt Brace Jovanovich, 1981.
- ———. Trust the People! Populism and the Two Faces of Democracy. *Political Studies* 47 (1) (1999): 2–16.
- ———. The People. London: Polity, 2005.
- de la Torre, C. Populismo, cultura política y vida cotidiana en Ecuador. In F. Burbano de Lara (ed.), *El fantasma del populismo: Aproximación a un tema siempre actual*, ed. Venezuela: Nueva Sociedad, 1998a.
- ———. Populist Redemption and the Un"nished Democratization of Latin America. *Constellations* 5 (1) (1998b): 85–95.
- Di Tella, T. El populismo en Lationamérica. In T.!Di Tella, G.!Germani, and O. Ianni (eds.), *Populismo y contradicciones de clase en Lationamérica*, Mexico: Era, 1977.
- ———. *The Right in Israel: The Many Faces of Jewish Populism*. London: Routledge, 2010
- Germani, G. *Authoritarism, Fascism and National Populism*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1987.
- Herman, T. *The Israeli Democracy Index*. Jerusalem: The Israeli Democracy Institute, 2016.
- Hermet, G. *Les populismes dans le monde: Une histoire sociologique, XIXe-Xxe siècle*. Paris: Fayard, 2001.
- Ionescu, G., and E.! Gellner. *Populism: Its Meaning and National Characteristics*. London: Macmillan, 1969.
- Laclau, E. *Política e ideología en la teoría marxista. Capitalismo, fascismo, populismo*. Mexico City: Siglo XXI, 1977.

———. *The Populist Reason*. London: Verso, 2005.

- Moscovitz, H. The Mainstreaming of Radical Right Exclusionary Ideology: Israeli Parliamentary Discussions Over Asylum. Journal of *Political Ideologies* 21 (2) (2016): 140–159.
- Mouzelis, N. On the Concept of Populism: Populist and Clientelist Modes of Incorporation in Semi-Peripheral Polities. *Politics and Society* 14 (3) (1985): 329–348.
- Mudde, C. 2007. *Populist Radical Right Parties in Europe*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
- Mudde, C., and C.!Rovira-Kaltwasser. *Populism in Europe and the Americas: Threat or Corrective for Democracy*? Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
- Schmid, A.P. *Radicalisation, De-Radicalisation, Counter-Radicalisation: A Conceptual Discussion and Literature Review*. ICCT Research Paper, March, The International Centre for Counter-Terrorism, The Hague, 2013. (Accessed 28 May 2016).https://www.icct.nl/download/"le/ICCT-Schmid-Radicalisation-De-Radicalisation-Counter-Radicalisation-March-2013.pdf
- Shumsky, D. Ethnicity and Citizenship in the Perception of Russian Israelis. *Teoria uvikoret* [Theory and Criticism] 19, (2001): 17–40.
- Tarchi, M. Italy: A Country of Many Populisms. In D. Albertazzi and D.!McDonnell (eds). *Twenty-First Century Populism, The Spectre of Western European Democracy*, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2008.
- Wodak, R. *The Politics of Fear: What Right Wing Populist Discourses Mean*. London: Sage, 2015.

العبرية

- فيلك، د. **الهيمنة والشعبوية في إسرائيل**. تل أبيب: دار ريسلينغ للنشر، ٢٠٠٦.
- ليبرمان، أ. مؤتمر صحافي، **معاريف**، ٢٦ تشرين الثاني، ٢٠٠٢.
- _____. الحقيقة التي أقدمها. **معاريف**: تل أبيب، ٢٠٠٦.
- _____. إذاعة الجيش الإسرائيلي، تشرين الأول ٢٠٠٧أ.
- _____. محاضر اجتماعات الكنيست، ٦ شباط، ٢٠٠٧ب. http://main.knesset.gov.il/Activity/Plenum/Pages/Sessions.aspx.
- _____. محاضر اجتماعات الكنيست، ٥ أيار، ٢٠٠٨. http://main.knesset.gov.il/Activity/Plenum/Pages/Sessions.aspx.
- _____. مقابلة. هآرتس، ٣ شباط/فبراير، ٢٠٠٩.
- إسرائيل بيتنا. بلا تاريخ. «رؤية حزب إسرائيل بيتنا – إسرائيل بيتنا». تاريخ الزيارة ٢٥ نيسان ٢٠١٧. https://beytenu.org/%d7%97%d7%96%d7%95%9f/.

الهوامش

١ يعد ما نميل إليه من اختيار تعريف الشعبوية اليمينية الراديكالية في ضوء الديمقراطية الليبرالية نهجًا وصفيًا غير معياري. فما دامت الديمقراطية الليبرالية تمثل الطريقة السائدة في وضع الأفكار الديمقراطية موضع التنفيذ وبما أن الأحزاب اليمينية الشعبوية تريد أن تتصدى لهذا النظام وتناهضه، فيمكن حينئذ اعتبارها راديكالية في ضوء هذه الهيمنة. وعلى نحو ما يذكره المحررون في مقدمتهم، تعرف الراديكالية اليوم على أنها تحيد عن المعايير الديمقراطية الليبرالية وتفترق عنها.

٢ يورغ هايدر (Jörg Haider)، ولد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٠ وتوفي في ١١ تشرين الأول ٢٠٠٨، سياسي نمساوي، وكان حاكم ولاية كيرنتن، وتولى زعامة حزب التحالف من أجل مستقبل النمسا، وكان قبل ذلك زعيم حزب الحرية اليميني المتشدد. وقد أثار جدلًا واسعًا داخل النمسا وخارجها لما عُرف عنه من «تمجيد الحقبة النازية» وكراهية الأجانب ومعاداة السامية. وقد قُتل بحادث سيارة في ١١ تشرين الأول ٢٠٠٨. انظر https://bit.ly/3y1wFdu (ملاحظة المترجم).

٣ من جملة الكتابات الوفيرة التي تتناول الشعبوية، انظر:
Canovan (1981); Ionescu and Gellner (1969); Laclau (1977); Laclau (2005); Di Tella (1977); Germani (1978); and Mudde 2007).

٤ تختلف الحركات الفاشية والفاشية الجديدة عن الشعبوية اليمينية الراديكالية في أن الفاشية لا تعتمد على التفاعل القائم بين المعاني المختلفة التي تحملها كلمة «الشعب». وعوضًا عن ذلك، تختزل الفاشية هذه الفكرة في معناها الإثني الثقافي العضوي، وترى أن النخبة هي أفضل من يمثل الطبيعة العضوية التي تَسِم الشعب.

٥ يعرّف كاس مودي العداء للمهاجرين بأنه «أيديولوجيا ترى أنه ينبغي للدول أن يسكنها حصرًا أفراد الجماعة الأصلانية («الأمة») وأن العناصر غير الأصلانية (الأشخاص والأفكار) تشكل تهديدًا أصيلًا للدولة القومية المتجانسة» (Mudde 2007: 19).

٦ بينما يفعل الإدماج والإقصاء فعلهما في أبعاد ثلاثة مختلفة، تركز هذه الورقة على البعد الرمزي دون غيره.

٧ يضع برنامج هذا الحزب رؤية للمجتمع الإسرائيلي كما لو كان «هرمًا يتألف من مستويات ثلاث. فالقاعدة تتمثل في الأمن، وبالتحديد الأمن القومي والشخصي والاقتصادي والتعليمي، ويضم المستوى الأوسط الطابع اليهودي الذي يطبع دولة إسرائيل والعلاقة التي تجمعها بالشعب اليهودي في الشتات، وينطوي رأس الهرم على نظام حكومي فعال» (الصفحة الرئيسية لحزب إسرائيل بيتنا على شبكة الإنترنت: http://www.beytenu.org/the-vision-of-yisrael-beytenu-israel-our-home-2/).

٨ لم يسبق لإسرائيل أن كانت ديمقراطية ليبرالية لأن الطابع الإثني القومي الذي يتسم نظام الجنسية به والاحتلال الجاثم على الأرض الفلسطينية منذ أمد بعيد ما فتئا يقوضان النظام الديمقراطي بقدر متزايد. ومع ذلك، مثّل حزب ليبرمان تغيرًا جذريًا في هذا النظام.

٩ كان ليبرمان من بين أوائل من أيدوا بنيامين نتنياهو في العام ١٩٨٨، وذلك بعد فترة وجيزة من عودته من الولايات المتحدة الأمريكية وتنافسه على إيجاد موطئ قدم له في القائمة التي رشحها حزب الليكود لعضوية البرلمان. وعندما انتُخب نتنياهو رئيسًا لحزب الليكود في العام ١٩٩٢، عيّن ليبرمان (الذي كان حتى ذلك الحين ناشطًا مغمورًا من نشطاء الليكود) في منصب المدير العام للحزب. وعندما تولى نتنياهو رئاسة الحكومة في العام ١٩٩٦، عين ليبرمان رئيسًا لهيئة الأركان. وترك ليبرمان حزب الليكود في العام ١٩٩٩ وأسس حزب إسرائيل بيتنا.

١٠ أجرى المؤلف هذا المسح مع أودي ليبيل خلال العام ٢٠٠٣.